د/ قبايلي محمد- جامعة المسيلة

عنوان المقال

السياحة في الجزائر ومتطلبات تنميتها

ملخص:

يواجه الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة جملة من المشاكل والصعوبات تحول دون بلوغ الأهداف التي سطرتها الدولة في مجال التنمية متأثرا بالانهيار المفاجئ لأسعار النفط، وهذا نتيجة السياسات الريعية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة التي رهنت الاقتصاد الوطني بالاعتماد الشبه الكلي في صادرتها على المحروقات بنسبة تفوق 95% مما اجبر الدولة على البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات من بينها الاستثمار في القطاع السياحي الذي تعتمد عليه العديد من ا لدول لما يدره عليها من إيرادات مالية ضخمة وتوفير لمناصب الشغل وتحويل كم هائل من العملة الصعبة، إلا أن واقع الاستثمار السياحي في الجزائر لم يرق بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه.

الكلمات المفتاحية: السياحة- التنمية

Abstract:

In recent years, the Algerian economy has been facing a number of problems and difficulties, which have prevented the achievement of the State's development goals, as a result of the sudden collapse of oil prices. This is the result of the successive policies of successive governments that have relied on the national economy to rely more than 95% The state has been forced to seek sectoral alternatives to hydrocarbons, including investment in the tourism sector, which many countries depend on for generating huge financial revenues, providing jobs and transferring a large amount of hard currency. R tourism in Algeria has not yet rise to the level that ensures attainment of the desired objectives.

Keywords: Tourism - Development

مقدمة:

تعد السياحة اليوم أحد أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم حيث تحضى باهتمام كبير من قبل العديد من الدول كونها تمثل موردا اقتصاديا هاما وأساسيا لها، لما لها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية، إذ تعمل على زيادة الدخل الوطني وتوفير الاحتياجات من العملة الصعبة، كما أنها توفر عددا معتبرا من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة وهذا كله يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والجزائر واحدة من البلدان التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضاراته وثقافاته وتقاليده، حيث تقع ا لجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، وتحتل مركزا محوريا هاما يعد حلقة وصل بين دول المغرب العربي وإفريقيا والضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، و تزخر بكم هائل من المواقع الأثرية ناهيك عن احتوائها على الكثير من المناطق المحمية والواحات الخلابة، والعديد من الحمامات المعدنية والمتاحف بالإضافة إلى شريط ساحلي يمتد على طول 1200كلم.

لكن بالرغم من هذه الإمكانيات الطبيعية الهائلة والإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية إلا أنها بقيت تتذيل ترتيب المؤشر العام لتنافسية السفر والسياحة فمع حلول كل صيف نلاحظ مئات الآلاف من السياح يحزمون أمتعتهم ويطيرون نحو أوربا وأمريكا ودولا عربية أخرى خاصة تونس لقضاء عطلهم مما يعني أن الاستثمار في السياحة بقي بعيد كل البعد عما يفترض أن يكون مقارنة ببعض الدول التي تفتقد لهذه الإمكانيات إلا أنها سارت أشواطا جد متقدمة في الاستثمار السياحي.

فما هي أهم معيقات الاستثمار السياحي في الجزائر ؟ و ما هي استراتيجيات تنميتها وتفعيلها ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات يتعين علينا التطرق إلى المحورين المواليين: واقع القطاع السياحي في الجزائر (المحور الأول) وأهم معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر ومتطلبات تنميته (المحور الثاني).

المحور الأول: واقع القطاع السياحي في الجزائر

نشطت السياحة في الحقبة الاستعمارية حيث بلغ عدد السياح في الجزائر سنة 1950 حوالي 150 ألف سائح، حيث أدرك المستعمر آنذاك أهمية الموارد السياحية في الجزائر، فوضع عدة برامج ومخططات منها البرنامج الموسع الذي تم وضعه، والخاص بالتجهيزات السياحية (مخطط قسنطينة سنة 1957)، والخاص بإنجاز 17200 غرفة لفنادق حضرية[1] أما بعد الاستقلال فقد مرت السياحة في الجزائر بظروف صعبة نوعا ما ولإبراز وتحليل واقع قطاع السياحة في الجزائر والتطورات التي مر بها يستوجب علينا التطرق إلى المراحل التالية: مرحلة ما بعد الاستقلال من سنة 1962 إلى سنة 1990 (أولا) ثم مرحلة العشرية السوداء 1990- 2000 (ثانيا) وأخيرا مرحلة ما بعد العشرية السوداء من 2001 إلى أفاق 2030

أولا: مرحلة ما بعد الاستقلال (1962 – 1990)

بعد الاستقلال وجدت الحكومة الجزائرية المؤقتة آنذاك نفسها عاجزة عن تلبية الطلب السياحي لعدة أسباب من بينها الافتقاد للموارد البشرية المؤهلة وكذا التدهور الكبير في حالة الهياكل السياحية و عدم كفايتها[2] مما اجبر الدولة على الاعتماد على العائدات النفطية وتركيزها على القطاع الصناعي، ومع ذلك بادرت الجزائر إلى الاهتمام بالقطاع السياحي محاولة حلحلة المشاكل التي كان يعاني منها، وفي سنة 1966 أصدرت الدولة أول وثيقة رسمية (ميثاق السياحة) حددت فيها التوجهات الكبرى للنهوض بالسياحة[3] والمتمثلة في:

1- توجيه النشاط السياحي نحو السياحة الدولية من أجل جلب العملة الصعبة.

2- السعي لخلق مناصب شغل، من خلال توسيع هياكل القطاع السياحي.

3- الشروع في تطوير الصناعة الفندقية وإصلاح كل المرافق المخصصة للسياحة عبر الشواطئ والصحراء والمناطق السياحية الجبلية والريفية.

4- تكوين الإطارات السياحية المختصة واليد العاملة المؤهلة وتشجيع إنشاء الوكالات السياحية في الداخل والخارج، بغرض الدعاية والإشهار للمنتج الجزائري4.

وقد حاولت الحكومة ترجمة أهدافها هذه في المخططات المختلفة حيث سجلت السياحة ضمن الاستثمارات الوطنية التي ترصدها الدولة للمشاريع التنموية بمختلف القطاعات الاقتصادية، وللوقوف حول حقيقة المكانة التي احتلها القطاع السياحي في هذه المرحلة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى نسلط الضوء على مبالغ الاعتمادات المالية المخصصة لمختلف القطاعات الاقتصادية في الجداول التالية:

جدول رقم 01: توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال المخطط الثلاثي 1967-1969

الوحدة: مليون دينار جزائري

القطاعات	المبالغ المخصصة لكل قطاع	النسبة المئوية
الصناعة	5400	48.74
الزراعة	1869	16.87
الهياكل الأساسية	1124	10.14
التربية	912	08.23
السكن	413	03.72
السياحة	282	02.54
التكوين	127	01.14
الضمان الاجتماعي	295	02.66
الإدارة	441	03.68
متفرقات	215	01.94
المجموع	11078	%100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الثلاثي 69/67.

من خلال الجدول يتضح أن الدولة الجزائرية كانت تراهن على القطاع الصناعي بشكل كبير حيث خصصت له مبلغ 5400 مليون دينار جزائري أي بنسبة تقارب 50 % من حجم الاستثمار الكلي، في حين جاء القطاع السياحي في أخر اهتمامات الدولة بمبلغ 282 مليون دينار جزائري.

من ناحية أخرى تقرر في هذا المخطط إنشاء 11690 سرير إلا انه لم ينجز منه سوى 2736 سرير فقط أي بنسبة عجز تقدر بـ 77.5 % وهذا ناتج عن ضعف قدرات الانجاز من جهة وعدم تولية هذا القطاع الاهتمام الكافي.[5]

جدول رقم 02: توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال الرباعي الأول

القطاعات التنموية	المبلغ المخصص لكل قطاع	النسبة المئوية
الصناعة	12400	40
الزراعة	4140	15
الهياكل الساسية	2307	08
السكن	1520	05
التربية	2718	10
السياحة	700	02.5
التكوين	585	02
الضمان الاجتماعي	934	03.5

الإدارة	870	03.2
متفرقات	800	03
النقل	760	03.1
المجموع	27736	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الرباعي الأول 73/70 سنة 1970.

الملاحظ من خلال الجدول التالي أن الدولة الجزائرية بقيت تدعم القطاع الصناعي على حساب باقي القطاعات الأخرى رغم تضاعف المبلغ الكلي المخصص للاستثمار.

في هذا المخطط أعطت الدولة الأولوية للمشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي بنسبة 60% من المبلغ الإجمالي المخصص للاستثمارات السياحية.[6]

جدول رقم 03: توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات التنموية خلال المخطط الرباعي الثاني

الوحدة: مليون دينار جزائري

القطاعات التنموية	المبلغ المخصص لكل قطاع	النسبة
الصناعة	48000	43.5
الزراعة	12005	10
المياه	4600	04.2
السياحة	1500	01.4
الصيد	155	01
البنية الاقتصادية	15500	14
التربية والتكوين	9947	09
الشؤون الاجتماعية	14610	13.3
الإدارة	1399	01.3
دراسات مختلفة	2520	02.3
المجموع	110236	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الرباعي الثاني 79/74 سنة 1974.

من خلال الجداول أعلاه، نلاحظ أن القطاع السياحي رتب في آخر الاهتمامات من حيث المبالغ المالية المخصصة له، وذلك بنسبة لم تتعدى 02.54% من الاعتمادات الكلية المخصصة لهذه المخططات، ونستخلص من هذه الجداول وتوزيعاتها أن الدولة لم تولي العناية اللازمة لهذا القطاع حيث أنها كانت حذرة في التعامل معه من حيث المساهمة التي يمكن أن تقدمها للتنمية مقارنة بالقطاع الصناعي الذي كانت الدولة تعتمد عليه كثيرا، وهذا يظهر من خلال الاعتماد المالي الكبير المخصص له، والذي بلغت نسبته في المخطط الثلاثي الأول 48.74% من إجمالي الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط، وقد استمر الوضع على ما هو عليه في المخططين

الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني مع ارتفاع طفيف لطاقات الإيواء أين وصلت إلى 30539 سرير ومع هذا فقد بقيت التدفقات السياحية مستقرة مقارنة بالفترات السابقة.7

ثانيا: مرحلة العشرية السوداء (1990 – 2001)

يعد العامل الأمني من العوامل الأكثر تأثيرا على التطور السياحي ورقيه، ولا شك أن غياب هذا العامل في الجزائر خلال فترة التسعينات أو ما بات يعرف بالعشرية السوداء أدى إلى تدهور كبير في وضعية القطاع السياحي وتأخره أكثر مما كان علية، حيث انخفضت مداخيل السياحة من 105 مليون دولار أمريكي سنة 1990 إلى اقل من 20 مليون دولار سنة 1998 أي ما يمثل نسبة انخفاض تقدر بـ 81 % .

إضافة إلى الجانب الأمني ساهمت الأزمة الاقتصادية في أواخر الثمانينات بتدهور وتقهقر القطاع السياحي نظرا لتوقف المشاريع الاستثمارية، وفي ظل هذه الظروف اتبعت الجزائر سياسات جديدة، تتمثل في فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي في القطاع السياحي، وكذا خوصصة قطاع السياحة ووضعت عدة قوانين لتشجيع الاستثمار، كالتسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والجبائية، وذلك وفقا لما جاء في قانون الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993 ، وأهم هذه الامتيازات يظهرها الجدول التالي8:

1- الامتيازات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار لسنة 1993، والجدول التالي يوضح دلك:

الجدول رقم 04: امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993

امتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الانجاز	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل بعقود تأسيس الشركات ورفع رؤوس أموالها	0.5 %	0.5 %	0.5 %	0.5 %
الرسم العقاري	إعفاء من 02 إلى 05 سنوات	إعفاء من 05 إلى 10سنوات	إعفاء من 07 سنوات	إعفاء 10 سنوات
TVA	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	03 %	03 %	03 %	03 سنوات
أشغال المنشات القاعدية	لا شيء	تكفل جزئي أو كلي	50 %	تكفل جزئي أوكلي
التنازل على الأراضي العمومية	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	امتيازات كبيرة	تخفيض 50 %	امتيازات كبيرة
التخصيص على نسبة الفوائد	لاشيء	لاشيء	لا شيء	لا شيء

المصدر: مجلة الاستثمار والشراكة في السياحة ، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 1994، ص 15

بالرغم من كل هذه المجهودات إلا أن عدد السياح بقي يتناقص باستمرار، إذا تراجع عدد الوافدين إلى الجزائر من سنة 1990 إلى غاية 1996 من 359895 سائح إلى 18000 سائح.

ثالثا: مرحلة ما بعد العشرية السوداء

بعد الأزمة الخانقة التي مرت بها الجزائر جراء انهيار أسعار النفط تحول اهتمام الدولة الجزائرية نحو السياحة كقطاع استراتيجي وتزامنت هذه الإرادة السياسية مع التعافي التدريجي للاقتصاد الوطني مما جعل الدولة تقوم باتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية الاقتصادية بهدف النهوض بقطاع السياحة فقامت بـ:

إصدار القانون المتعلق بتطوير الاستثمار حيث جاء في الأمر 01 – 03 بتاريخ 20/08/ 2001 المتعلق بالاستثمار هو تطوير مناخ الاستثمار وآلية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية و الجزئية والاستثمارات المستفيدة من منح الامتياز أو الرخصة، وأكد هذا القانون على المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي وإلغاء التميز بين القطاع العام والقطاع الخاص.[9]

إصدار قانون التنمية المستدامة للسياحة رقم 01 – 03 بتاريخ 17/02/ 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة والذي يهدف إلى إحداث محيط ملائم ومحفز لترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال وتثمين التراث السياحي.[10]

إصدار قانون متعلق بالشواطئ (02-03) في 17 فيفري 2003 والذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحين للشواطئ.[11]

إصدار قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية (03 – 03) والذي يهدف إلى الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية وكذا إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.[12]

بالإضافة إلى الإجراءات القانونية والتحفيزات المقدمة للاستثمار السياحي اتخذت الجزائر تدابير إستراتيجية وتنظيمية وطنية من خلال برامج جيدة للإنعاش الاقتصادي بهدف تجاوز النقص الكبير في التأطير الهيكلي واللوجيستي وحتى في البنى التحتية على المستوى القطاع السياحي.

كل هذه المجهودات والتي من أهمها الشروع في المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية أدت إلى تطور بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر إلا أنها لم ترق بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة نظرا لوجود جملة من العوائق والصعوبات والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم 05 : تطور بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2013)

السنوات	عدد السياح	الإيرادات م. دولار	المساهمة المباشرة في الناتج المحلي ٪	المساهمة في التشغيل		حجم الاستثمارات مليار دولار
				عمال مباشرين	أجمالي العاملين	
2000	866000	102	3.1	154.7	392.4	0.297
2001	901000	100	3.2	166.3	338.3	0.412
2002	988000	111	3.3	180.5	379.3	0.628
2003	1166000	112	3.4	180.4	402.8	0.850
2004	1234000	178	3.6	227.5	518.1	10840
2005	1443000	184	3.9	25809	528	1.640
2006	1638000	220	3.3	239	576.3	1.840
2007	1743000	219	3.2	225.4	546.2	2.260
2008	1772000	323	3.1	227.7	515	2.080
2009	1912000	246	3.7	269.2	593.2	1.770
2010	2070000	246	3.4	254.1	539.4	1.554
2011	2395000	209	3.3	266.6	535.4	1.664
2012	2634000	217	3.3	292.2	583	1.774
2013	2733000	367	3.6	321.4	634.5	1.814
2014	2301000	347	3.3	305.9	604.4	1.991
2015	-	-	3.5	327.3	628.3	1.609

Source: World Développent Indicators (WDI), November 2015

World Travel and Tourism Council Data, 2016

المحور الثاني: معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر ومتطلبات تنميته

في السنوات الأخيرة ترسخت لدى الدولة الجزائرية فكرة وضع إستراتيجية جديدة للسياحة تمتد إلى غاية 2030، وهذا ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، والذي يترجم فعلا اتجاه وعزم الحكومة على تطوير القطاع السياحي وجعله قطاعا فعالا في التنمية المستدامة وبديلا حقيقا لقطاع المحروقات مستقبلا حيث عملت على توفير بيئة مشجعة للاستثمار السياحي من خلال مجموعة من القوانين والحوافز والتسهيلات لصالح المستثمرين ولكن مازالت هناك مجموعة من المعوقات التي تعترض الاستثمار السياحي.وسنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على أهم هذه المعوقات (أولا) واقتراح بعض الحلول (ثانيا).

أولا: أهم معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

سنتعرض إلى هذه المعوقات من خلال جداول لتقارير المنتدى الاقتصادي العالمي والمنظمة العربية للسياحة وكذا إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية كما يلي:

الجدول رقم (01): ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر السياسات والظروف الملائمة في قطاع السفر والسياحة

البلد	مؤشر السياسات والظروف الملائمة في قطاع السفر والسياحة				
	نتيجة المؤشر ككل	أولوية السفر والسياحة	الانفتاح الدولي	تنافسية الأسعار	الاستدامة البيئية
الإمارات العربية	52	39	85	45	41
المغرب	62	26	94	47	70
تونس	50	44	103	43	59
الجزائر	135	139	137	10	113

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي والمنظمة العربية للسياحة لسنة 2015

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الجزائر احتلت مراتب متأخرة خاصة في مؤشر أولوية السفر والسياحة وكذا في مؤشر الانفتاح الدولي مما يبن حقيقة عدم جدية واهتمام الدولة بالقطاع السياحي وإعطاءه المكانة

الجدول رقم (02) ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر البنية التحتية

الدولة	مؤشر البنية التحتية			
	نتيجة المؤشر ككل	البنية التحتية للنقل الجوي	البنية التحتية للنقل البري والبحري	البنية التحتية للخدمات السياحية
الإمارات العربية	08	03	20	26
المغرب	68	64	69	65
تونس	76	77	94	61
الجزائر	133	113	121	138

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي والمنظمة العربية للسياحة لسنة 2015

يظهر الجدول أن البنية التحتية في الجزائر جد ضعيفة سواء بالنسبة للنقل مختلف أنواعه الجوي والبري والبحري او بالنسبة للخدمات السياحية كالإيواء ومكاتب الصرف والخدمات المفدمة بالمرافق السياحية.

الجدول رقم (03): طاقة الإيواء والفندقة لبلدان المغرب العربي لسنة 2014

الدولة	عدد الفنادق/ بالآلف	عدد الأسرة/ بالآلف	عدد الأسرة لكل 100 ساكن
المغرب	3.000	216.386	0.63
تونس	856	230.000	2.12
الجزائر	1.185	99.605	0.25

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

الديوان الوطني التونسي للسياحة http://beintunisia.com (تونس)

http://www.tourisme.gov.ma/ar (المغرب)

http://matta.gov.dz/images/statourisme.pdf (الجزائر)

يلاحظ من هذا الجدول أن الجزائر تعاني ضعف أخر في مجال الإيواء حيث لم يتعدى عدد الأسرة لكل مائة ساكن أي ما يمثل 0.25 سرير لكل 100 ساكن

الجدول رقم (05): ترتيب بعض الدول العربية في المؤشر الرئيسي للبيئة التمكينية لسنة 2015

البلد	مؤشر البيئة التمكينية				
	بيئة العمل	الأمن والسلامة	الصحة والنظافة	الموارد البشرية وسوق العمل	جاهزية تكنولوجيا المعلومات
الإمارات العربية	04	03	69	22	16
المغرب	42	37	98	107	75
تونس	71	98	76	87	76
الجزائر	121	95	84	109	105

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي والمنظمة العربية للسياحة لسنة 2015

من الجدول نجد أن دولة الإمارات العربية جاءت في المرتبة الأولى في جميع المؤشرات الفرعية في حين جاءت الجزائر في آخر الترتيب ومع ذلك جاء مؤشر الأمن والسلامة أحسن من تونس ومؤشر الصحة والنظافة أحسن من المغرب.

أما الترتيب الكلي لهذه الدول في المؤشر العام لتنافسية السفر والسياحة لسنة 2015 جاء كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): ترتيب بعض الدول العربية في المؤشر العام لتنافسية السفر والسياحة لسنة 2015

الدول	الترتيب في المؤشر العام	
	عالميا (141 دولة)	عربيا (14 دولة)
الإمارات العربية المتحدة	23	01
المغرب	62	04
تونس	71	08
الجزائر	123	12

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي والمنظمة العربية للسياحة لسنة 2015

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر احتلت ذيل الترتيب في المؤشر سواء على المستوى الدولي أو على المستوى العربي.

أما في التقرير الجديد للمنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017 فقد شهدت الجزائر تحسنا طفيفا في ترتيبها في اغلب المؤشرات الفرعية للبيئة التمكينية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): ترتيب بعض الدول العربية في المؤشر الرئيسي للبيئة التمكينية لسنة 2017

البلد	مؤشر البيئة التمكينية				
	بيئة العمل	الأمن والسلامة	الصحة والنظافة	الموارد البشرية وسوق العمل	جاهزية تكنولوجيا المعلومات
الإمارات العربية	05	02	63	23	15
المغرب	49	20	99	117	77
تونس	66	102	75	113	73
الجزائر	110	81	89	112	96

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017

بالإضافة إلى التحسن في مؤشرات البيئة التمكينية جاءت بقية المؤشرات الأخرى في التقرير الجديد للمنتدى الاقتصادي العالمي أحسن من ما كانت عليه في تقرير سنة 2015 حيث احتلت الجزائر المرتبة 131 في مؤشر أولويات السفر والسياحة بعدما كانت في المرتبة 139، والمرتبة 137 في مؤشر الانفتاح الدولي والمرتبة الرابعة في تنافسية الأسعار والمرتبة 106 في الاستدامة البيئية والمرتبة 100 و 105 في البنية التحتية للنقل الجوي والبري والبحري على التوالي.[13]

ورغم هذا التحسن في المؤشرات بقيت الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في المؤشر العام دوليا وعربيا وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): ترتيب بعض الدول العربية في المؤشر العام لتنافسية السفر والسياحة لسنة 2017

الدول	الترتيب في المؤشر العام	
	عالميا (136 دولة)	عربيا (14 دولة)
الإمارات العربية المتحدة	29	01
المغرب	65	05
تونس	87	09
الجزائر	118	12

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017

وفقا للجداول السابقة واعتمادا على ما قامت به وزارة السياحة والصناعات التقليدية من إحصاء لمجموعة من الاختلالات و المعوقات التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر وذلك من خلال الزيارات للمواقع[14]

قمنا باستخلاص مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تقف حاجزا أمام تطور القطاع السياحي في بلادنا وصنفناها إلى معوقات إدارية وسياسية (أ) ومعوقات مالية واقتصادية (ب) ومعوقات اجتماعية وثقافية (ج)

أ – المعوقات الإدارية والسياسية

بالرغم من التوجهات والتوصيات لتسهيل المهمة على المستثمرين من قبل الوصاية على القطاع إلا أن المستثمر بقي يواجه جملة من الصعوبات يمكن اجمالها فيما يلي[15]:

- الفساد الإداري وتعقيدات الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية تؤدي إلى لجوء المستثمرين إلى الطرق الغير قانونية كالرشوة والمحسوبية والوساطة لتسهيل الإجراءات والحصول على الخدمة مما يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادلة.
- تعدد المراحل التي يمر علها المستثمر السياحي من أجل الوصول إلى تجسيد استثماره، بحيث يضطر لأداء 14 مرحلة كاملة مقارنة بالمغرب وتونس التي يمر فيها بين 5 إلى 9 مراحل إدارية.
- عدم التكامل بين الهيئات المختلفة أدى إلى تداخل الصلاحيات بين هذه الهيئات وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة.
- غموض في بعض النصوص القانونية، الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة من منطقة وأخرى.
- كثرة الرسوم ومقدارها وعدم قدرة مصالح الضرائب على التكيف مع المستجدات، حيث تشير بيانات بيئة أداء الأعمال التي يعدها البنك الدولي أن ببيئة الاستثمار في الجزائر تشير إلى بعدها عن المعدلات العالمية والإقليمية.[16]
- العامل الأمني الغير مستتب الذي عانت منع الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي ساهم ولازال يساهم ويحول دون تور القطاع السياحي في الجزائر.

ب – المعوقات الاقتصادية والمالية

بالإضافة للعوائق الإدارية والسياسية يعاني الاستثمار السياحي بالجزائر إلى مجموعة من العوائق الاقتصادية والمالية والتي من أهمها ما يلي17:

- عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يعد عاملا حاسما ومهما لاستقطاب المستثمر الأجنبي ومنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، ومن أهم مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي التضخم و تخفيض العملة الوطنية وهما سمتان بارزتان في الاقتصاد الجزائري حيث بلغ التضخم18 سنة 2009 5.74%
- إن إشكالية التمويل وتخلف النظام المصرفي يعد من المشاكل الرئيسية التي تقف كعقبة أمام عملية التنمية والاستثمار السياحي في الجزائر.
- مشكلة العقار السياحي في الجزائر تعد من أهم المعوقات التي تقف أمام تجسيد الاستثمارات على ارض الواقع سواء منها المحلية أو الأجنبية وذلك بسبب ندرته ونظرا لتعقد إجراءات الحصول عليه من جهة وارتفاع أسعاره من جهة أخرى.
- تعاني الجزائر من نقص فادح في البنية التحتية والتي تشمل النقل الجوي كعدد المطارات وعدد شركات الطيران العاملة وعدد الرحلات الدولية والنقل البري والبحري ونوعية الخدمات بهما بالإضافة وسائل الاتصالات حيث نجد أن بعض المناطق السياحية معزولة لاسيما في الجنوب 19 .
- كثرة الفنادق الغير مصنفة (حوالي 507 فندق غير مصنف سنة 2000)، والتي تمتاز برداءة نوعية خدماتها مما ينعكس سلبا على صورة العرض السياحي الجزائري.

ج- المعوقات الاجتماعية والثقافية

- هناك نوع ثالث من العوائق التي تحد من تطور وترقية الاستثمار السياح بالجزائر تتمثل في العوائق الاجتماعية والثقافية والتي نوردها كما يلي[20]:
- نقص كبير إن لم نقل انعدام الثقافة السياحية لدى غالبية شرائح ومكونات المجتمع الجزائري، إضافة إلى تراكم المشاكل البيئية.
- مشكلة الضعف الكبير في تأهيل الموارد البشرية، وقلة احترافية عمال ومستخدمي القطاع السياحي.
- قصور في الوعي وعدم الأخذ بكل الأبعاد البشرية والاجتماعية والثقافية للمنطقة من قبل أصحاب المشروعات الاستثمارية عند التخطيط لمشروعاتهم.
- التخلي وعدم استخدام منتجات البيئة كعناصر ثقافية مادية عند تأثيث القرى والمنتجعات السياحية خصوصا في المناطق الصحراوية والقروية والجبلية البعيدة ذات مقومات الجذب المتعددة، بالرغم أن هذا من شأنه أن يخلق انسجاما وتوافقا مع البيئة وسيحقق راحة للسائح المحلي والأجنبي.

ثانيا: متطلبات تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر

مما لا شك فيه أن الاستثمار هو أحد العوامل الأساسية في دفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي لأي دولة، وهو الطريق الأمثل لإنشاء ومضاعفة الثروات، وأمام تزايد أهمية ومكانة الاستثمار في الحياة الاقتصادية تسعى

العديد من الدول للبحث عن الوسائل والآليات الإستراتيجية بتطبيق سياسات مختلفة تسمح لها بالتأثير على الاستثمارات في المجال السياحي.

واعتمدت الجزائر لتحقيق وتفعيل وتحسين مؤشرات قطاع السياحة على وضع مخططات سياحية لإنعاش وضبط وترتيب أولويات النشاطات السياحية على مستوى التراب الوطني كما هو الحال بالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق عام 2025 وكذا المخطط التوجيهي لأفاق 2030 (SDAT 2030) وتهدف الدولة من وراء هذه المخططات إلى جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي بتثمين الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تزخر بها الجزائر واستغلالها في تنمية القطاع السياحي وجعل الجزائر من بين القبلات السياحية المهمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وذلك من خلال هيكلة الأقطاب السياحية التي تعتبر نموذجعالمي لتطوير السياحة وتوفير عروض سياحية ذات جودة عالية ومتميزة ولتحقيق هذا كله يجب على الدولة ومن ورائها القائمين على القطاع السياحي أن تعمل على تحسين المناخ الاستثماري (أ) وتقديم تحفيزات إضافية للاستثمارات لتشجيع جلب رؤوس الأموال خاصة الأجنبية منها (ب).

أ: تحسين المناخ الاستثماري بالجزائر

لتحسين المناخ الاستثماري في القطاع السياحي ينبغي القيام بإجراء إصلاحات على جميع المستويات والتي من أهمها:

1- الإصلاحات على المستوى الإداري والسياسي:

- ضرورة رسم صورة جديدة عن الجزائر في المجالين الأمني و السياحي.
- ضرورة امتلاك السلطات العمومية لإرادة سياسية قوية للنهوض بهذا القطاع مثل ما هو الحال عليه في بلدان مجاورة لنا.
- المحافظة على الاستقرار السياسي وهو العامل الأول الذي يراعيه المستثمر عند اتخاذ قراره.
- مكافحة الفساد الإداري والبروقراطية بتخفيف الإجراءات على المستثمرين وتسهيل وصولهم وحصولهم على الخدمة[21]
- العمل على استقرار قوانين الاستثمار والقيود المفروضة على رأس المال المستثمر، وعلى تحويل الأرباح بوجود" تشريع وتنظيم "واضح يحكم هياكل وعلاقات العناصر المختلفة التي تنشط ضمن القطاع[22]

2- الإصلاحات على المستوى الاقتصادي والمالي:

- إعادة تأهيل هياكل الإيواء القائمة ورفع الطاقة الاستيعابية في مجال الإيواء.
- توسيع وتطوير شبكة النقل بمختلف فروعها البرية والجوية والبحرية.
- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بحيث لا يكون عرضة للانهيار أمام الأزمات الاقتصادية، فالاستقرار الاقتصادي يعد عاملا مهما في استقطاب الاستثمارات الأجنبية لذا يتوجب على الحكومة العمل على مستويات مقبولة للتضخم ولقيمة الدينار الجزائري.
- تنشيط وتفعيل التسويق السياحي من خلال الدعاية والإعلان لما له من دور هام في بيع المنتج السياحي وجذب وإثارة رغبة المستهلك في زيارة المعالم السياحية المعلن عنها

- إنشاء بنك خاص بالاستثمار السياحي موجه لتمويل المشاريع السياحية والفندقية يسمح بمنح قروض طويلة الأجل وبعوائد مشجعة على الاستثمار.
- توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي وإيجاد قاعدة للشراكة الوطنية بين القطاع العام والقطاع الخاص بما يسهم في تمويل المشاريع الاستثمارية
- إنشاء وفتح مكاتب للصرف دائمة بالتنسيق مع القطاع البنكي في مختلف المناطق التي يرتادها السياح.
- إعادة النظر في الأسعار المطبقة على الخدمات السياحة و خصوصا أسعار الإيواء و أسعار النقل خاصة النقل الجوي و البحري.
- إيجاد حلول سريعة ومدروسة لمشكلة العقار السياحي في الجزائر

3- الإصلاحات على المستوى الاجتماعي والثقافي:

- العمل على رفع درجة الوعي لدى المجتمع وجعله غير طارد للسياحة مع ضرورة بناء ثقافة مشجعة على ترويج السياحة خاصة فيما يتعلق بفن الاستضافة، وبتعميق الوعي بأهمية السياحة وعوائدها لدى المواطن العادي.
- العمل على ترقية جودة المنتج السياحي وتعزيزه عن طريق توفير العمالة المؤهلة و المدربة لأداء خدمات ذات جودة عالية وبنوعية ترق للمقاييس الدولية، وهذا لا يتأتى إلا بإنشاء معاهد وكليات متخصصة في المجال السياحي.
- القيام بنشاطات توعية وتحسيسية تهدف إلى تشجيع وغرس ثقافة السياحة لدى المواطن بإشراك وحث جمعيات المجتمع المدني على المساهمة في ذلك.
- الاعتناء بالصناعات التقليدية وبالحرفين والفنين ومرافقتهم في تسويق منتجاتهم والتي تعبر عن التراث.

ب- تقديم ضمانات وتحفيزات إضافية لجلب للاستثمارات

يتوجب على الدولة الجزائرية لجلب الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي القيام بتحسين التحفيزات الممنوحة للمستثمرين (1) بالإضافة إلى تقديم الضمانات اللازمة للاستثمار الأجنبي خاصة فيما يتعلق بالثبات التشريعي (2).

1- العمل على تحسين التحفيزات الممنوحة للمستثمر

الإعفاء الضريبي هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل إلتزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة[23]، وذلك حسب نوع النشاط وأهميته وموقعه الجغرافي، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين (2) إلى عشرة (10) سنوات وقد تصل إلى 20سنة في بعض الدول.

إن النشاطات الاستثمارية السياحية تخضع في إطار النظام الجبائي الجزائري للضريبة مثل باقي الاستثمارات الأخرى، إلا أنه نظرا لأهمية ومميزات هذه النشاطات السياحية في التنمية المستدامة، لكونها مسجلة ضمن البرامج التي تعتبرها الدولة ذات أولوية ، تم منح المستثمرين عدة امتيازات وجباية مخففة.

ومع ذلك تعد الحوافز الضريبية في الجزائر ضعيفة مقارنة مع دول أخرى، مما اثر على دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لم يبلغ هدفه ويأتي بثماره في الجزائر، ولتوضيح ذلك قمنا بإجراء مقارنة بسيطة بين بعض الدول العربية خصوصا على الجزائر وتونس وذلك كما سيأتي:

- الإعفاءات الضريبية (الدخل والإرباح)

تمنح جميع الدول العربية إعفاء من الضريبية على الدخل والضريبة على أرباح الشركات، إلا أن هذا الإعفاء تتفاوت مدته ومقداره من دولة إلى أخرى، حيث نجد أن الدولة المصرية مثلا تمنح إعفاء على ضريبة الدخل يصل إلى عشرين سنة، أما في تونس فتتمتع مجموعة كبيرة من المشاريع لإعفاء لمدة عشرة سنوات وبعد انتهاء هذه المدة يستفيد المستثمر من نسبة تخفيض تقدر ب 50 % لمدة غير محدودة، وبالرجوع للنظام الضريبي الجزائري نجده يمنح المستثمر إعفاء من ضرائب الدخل والأرباح لمدة عشرة سنوات من النشاط الفعلي فقط وبالتالي النظام الضريبي التونسي أفضل من النظام الضريبي الجزائري.

- الرسوم الجمركية

الغالبية من قوانين الاستثمار العربية أعفت المستثمرين من دفع الرسوم الجمركية على التجهيزات والمعدات التي تدخل في تنفيذ الاستثمار ومثال على ذلك قانون الاستثمار الليبي الذي يعفي كل الآلات والسلع اللازمة لتحقيق المشروع الاستثماري من جميع الرسوم والضرائب الجمركية.

أما قانون الاستثمار المصري فيعفي السلع التجهيزية والمعدات و المعدات اللازمة لتنفيذ الاستثمار من كل الرسوم والضرائب الجمركية وذلك بنسبة 95 %.

وفي القانون التونسي يكون الإعفاء من الرسوم الجمركية لكافة القطاعات فيما يخص المواد غير المصنوعة محليا وهذا من اجل حماية المنتج التونسي، وفي القانون الجزائري تطبق النسبة المخفضة في مجال الرسوم الجمركية، وفي هذه النقطة ايظا يتضح أن الجزائر هي الأضعف من حيث الحوافز الجمركية.

- الرسم على القيمة المضافة

في الجزائر يتم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة. أما في تونس يتم توقيف العمل بضريبة القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا.

- نظام الاهتلاك

بالنسبة لحافز تطبيق نظام الاهتلاك فكلا القانونين الجزائري والتونسي يطبقانه ، مع أفضلية للقانون التونسي الذي يعمل بنظام الاهتلاك المتناقص وما يتميز به من امتيازات ضريبية حيث يمكن المستثمر من دفع ضرائب أخف خاصة في السنوات الأولى من نشاطه وهذا نتيجة الحجم الكبير لأقساط الاهتلاك حسب النظام المتناقص.

- ترحيل الخسائر وحقوق التسجيل

بالنسبة لحافز السماح بترحيل الخسائر نجده مطبق في الجزائر وغير مطبق في تونس أما بالنسبة لحقوق التسجيل ففي تونس يعفى المستثمر من رسوم التسجيل والطابع الجبائي عقود الإحالة بمقابل بين غير

المقيمين للمساكن السياحية المنجزة في نطاق مشاريع سياحية والتي وقع اقتناؤها بعملة أجنبية قابلة للتحويل، أما في الجزائر فيتم تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2 % .

الملاحظ من خلال هذه المقارنة البسيطة أن الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة التونسية أفضل من الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر

2- العمل على ثبات الضمانات الممنوحة للاستثمار

هناك العديد من الضمانات تمنها الدول المستضيفة للاستثمار لكسب ثقة المستثمرين وبالتالي استقطاب اكبر عدد ممكن من المشاريع ورؤوس الأموال، ويمكن تلخيص أهم الضمانات الممنوحة للاستثمار خاصة منه الأجنبي في النقاط التالية:

- احترام حقوق المستثمر التي اكتسبها وفقا لقانون استثمار سابق.
- عدم جواز تأميم الاستثمار أو وضع اليد عليه إلا بقانون أو عن طريق القضاء.
- حق المستثمر في تحويل رأس المال والأرباح بالنسب المتفق عليها.
- حل المنازعات التي تطرأ بين المستثمر والدولة المضيفة حسب ما هو متوافق عليه في العقد سواء عن طريق التحكيم التجاري الدولي كما يفضله الكثير من المستثمرين أو عن طريق القضاء الوطني.

الخاتمة:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الهامة والحيوية كونها تعد بديلا نوعيا للمحروقات لما تلعبه من دور ريادي في العديد من الدول بما يحققه من عائدات مالية بالعملة الصعبة وخلق لفرص عمل و المساهمة في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات

أما في الجزائر وبالرغم من توفرها على إمكانيات سياحية لا بأس بها، سواء كانت طبيعية أو بشرية، أو حتى مادية إلا أن القطاع السياحي في الجزائر ما زال يشكو التهميش وعدم التركيز علية كأولوية من أولويات التنمية المستدامة بالرغم من بعض المحاولات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة في أوقات الأزمات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط. ولهذا يجب إعادة النظر في السياسات المنتهجة في القطاع السياحي وإعطاءه مكانته الحقيقية آفاق 2030 خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

وقد توصنا في مداخلتنا هذه إلى ما يلي:

-تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية ضخمة يمكنها أن تكون بديلا تنمويا إذا أحسن استغلالها كما الحال عليه في بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس.

-تخلي الدولة عن القطاع السياحي بعد الاستقلال لحساب قطاعات أخرى كالقطاع الصناعي ساهم كثيرا في إضعاف هدا القطاع.

-العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر أدت إلى تراجع رهيب لهذا القطاع نتيجة غياب الأمن مما أدى إلى عزل الجزائر وتوقف دخول السائحين إليها.

-في السنوات الأخيرة والتي تميزت بالاستقرار والأمن ركزت الجزائر على استغلال العوائد النفطية لإقامة بنى تحتية جديدة وتحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة إلا أن المردودية الاقتصادية للقطاع السياحي جاءت ضعيفة

نتيجة وجود عدة عراقيل حالت دون ذلك والتي من أبرزها تهميش الدولة للقطاع كمورد هام للتنمية خاصة قبل سنة 2008.

-بغية التغلب على هذه العراقيل قامت الدولة بالعديد من الإجراءات أهمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 وهو برنامج شامل سيساهم بدون شك في ترقية القطاع السياحي إذا ما وجدت الدولة حلا جذريا لأهم عائقين لهذا المخطط وهما التسيير والتموي

قائمة الهوامش:

1 - خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 222.

- الدليل الاقتصادي و الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر، 1989.

2 - Ahmed Houari, OPU, P07.

3 - ميثاق السياحة، 1966، ص 04.

4 - Bilan du développement du secteur touristique, 62/77 ministère du tourisme, P67.

[5] - Ministre du tourisme et de l artisanat bilan du développement touristique 1977 p27.

[6] - Ahmed Tessa : : Economie touristique et aménagement territoire Opu 1993. P 11. -

[7] - CNES: contribution pour la redéfinition de la politique nationale du tourisme, novembre 2002

8 - الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة في 1993/10/10.

9 - منصوري الزين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 89

10 - المادة رقم 2 من القانون رقم 01-03 المؤرخ في السابع عشر فيفري 2003

11- المادة رقم 2 من القانون رقم 02-03 المؤرخ في السابع عشر فيفري 2003

12 - المادة رقم 2 من القانون رقم 02-03 المؤرخ في السابع عشر فيفري 2003

13 - تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017

14 - وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008 ، ص 53 -56

15 - وصاف سعيدي - قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والمعوقات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، 2008، ص 47 .

- تبري يوسف - محمد ساحل، الاستثمار السياحي في الجزائر، الأهمية والمعوقات، ورقة بحثية ، الملتقى الدولي بعنوان :السياحة رهان التنمية المستديمة، يومي 24 و 25 افريل 2012، جامعة البليدة، ص 09

16 - القنيعي عز الدين، أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2012 ، ص 75

17 - عبد الرزاق مولاي لخضر، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2009، ص 143

- يحي ولد محمود جدو، الاستثمار في البلدان النامية المعوقات وسبل التطوير-دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 73

18 - : http//www.albankaldawli.org.المصدر :من موقع البنك الدولي

19 - سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي- وكالة جيجل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة 2005 ، ص 127

20 - عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم ،الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 251

- عراب عبد العزيز، استراتيجيات تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 157

21 - بن لكحل نوال/الأغا تغريد، السياحة في الجزائر مقوماتها ومعوقاتها، ورقة بحثية، الملتقى الدولي الثاني بعنوان :الاستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي بتيبازة، ص 16

22 - سعدون بوكبوس، مرجع سابق، ص 111

[23] - عبدالمجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص 173